الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد زبانة-غليزان-
معهد الآداب واللغات قسم اللغة العربية وآدابها

محاضرات في أصول النحو

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ل.م.د

ليسانس

تخصص اللسانيات العامة

إعداد الأستاذ: يعقوب خالد
أستاذ محاضر صنف(ب)
دكتوراه في العلوم
تخصص: لغويات

السنة الجامعية:2020-2021

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Centre universitaire Ahmed Zabana de Relizane
Institut des Langues et des Lettres
N° :…88…/C.U.A.Z.R/I.L.L /2021
Relizane le :……

CUR
المركز الجامعي لغليزان

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي أحمد زبانة - غليزان -
معهد الآداب و اللغات
الرقم:....113./م.ج.أ.ز.غ/ م.أ.ع /2021
غليزان في : ....2021/03/13.

مستخرج من محضر المجلس العلمي لمعهد الآداب و اللغات

وافق المجلس العلمي لمعهد الآداب واللغات في دورته المنعقدة بتاريخ 18 نوفمبر 2020 تشكيل لجنة خبراء لتحكيم المطبوع البيداغوجي في مقياس**أصول النحو** لطلبة لسنة الثالثة ليسانس تخصص لسانيات عامة للأستاذ **يعقوب خالد**، تتكون من:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
عطاطفة بن عودة	أستاذ	المركز الجامعي غليزان	خبير
بن شماني محمد	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي غليزان	خبير

- بناء على تقريريْ الخبرة:الأول المسجل بتاريخ2020/11/30و الثاني المسجل بتاريخ 2020/12/03 المتضمن قبول الحامل البيداغوجي.

-وبناء على تصديق المجلس العلمي لمعهد الآداب و اللغات المنعقد في دورته الاستثنائية في تاريخ 2021/03/13 للحامل البيداغوجي في مقياس **أصول النحو** لطلبة لسنة الثالثة ليسانس تخصص لسانيات عامة.

تقرر منح هذا المقرر للأستاذ **يعقوب خالد** للإدلاء به وفق ما يسمح به القانون.

رئيس المجلس العلمي

المركز الجامعي غليزان
المجلس العلمي
معهد الآداب و اللغات
رئيس المجلس العلمي

المدير المساعد لما بعد التدرج

د. ناعوس بن يحي
المدير المساعد لما بعد التدرج
والبحث العلمي

المركز الجامعي غليزان
المدير المساعد
لما بعد التدرج
والبحث العلمي
معهد الآداب و اللغات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

هذه محاضرات في مقياس علم أصول النحو، أُلقيَتْ على طلبة السنة الثالثة (ل.م.د) في تخصص اللسانيات العامة.

وقد اتبعت الدروس المقررة في البرنامج الوزاري، وحاولت فيها قدر المستطاع أن أبسط هذا المقياس بأسلوب سهل ومبسط، وأن أبتعد عن التكلف والتعقيد والحشو ما أمكنني ذلك، وركزت على أهم المباحث في هذا العلم طارحًا لما جاء فيه من خلافات متشعبة في الكثير من القضايا والمسائل.

وقد أوردت نصوصا من مصادر شتى في هذا الفن كشواهد لإثبات ما جاء من معلومات، مع ضرب الأمثلة الصناعية التي هي من بنات الفكر حتى يعيَها الطالب بكل يسر ويفهمها بطريقة جيدة.

وراعيت في تناول المحاضرات الترتيب الوارد في مقرر البرنامج الوزاري؛ إذ ابتدأت بـ:

تمهيد موجز عبارة عن نُبذة تاريخية لظهور النحو.

ومحاضرة أولى في الفرق بين النحو وأصول النحو.

ومحاضرة ثانية عن السماع وما يتعلق به.

ومحاضرة ثالثة عن القياس وما يتعلق به.

ومحاضرة رابعة عن العلة وما يتعلق بها.

ومحاضرة خامسة عن العامل وما يتعلق به.

تمهيد:

اتفق المؤرخون القدماء على أن السبب الرئيس الدافع إلى تقعيد القواعد النحوية هو ظهور اللحن ألسن المسلمين خاصة منهم الأعاجم الذين دخلوا إلى الإسلام بعد اتساع الرقعة الجغرافية الإسلامية وكثرة الفتوحات، ولم يبق اللحن في الألسن بل تعدّى ذلك إلى قراءة القرآن الكريم، وهنا كان لزاماً على المسلمين أن يحفظوا ويصونوا القرآن الكريم من هذا اللحن؛ لأن تغير حركة أو حرف في القرآن الكريم يؤدي إلى تغيير في المعنى بأكمله، وما قصة الأعرابي إلا دليلا على ذلك، فقد روي أن أعرابيا سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى:﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[1]، بكسر اللام، فقال الأعرابي: أوقد برئ الله من رسوله، إن يكن الله عز وجل برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغت مقالةُ الأعرابي عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فدعاه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبيّن له القراءة الصحيحة في الآية، وأمر أن لا يقرأ القرآن للناس إلا عالم بالعربية، وأمر أبا الأسود الدؤلي(ت69ه) فوضع النحو[2].

وكان أولُ وَضْعِهِ استحداثُ نقاط الإعراب على المصحف الشريف، والتي تبيّن وتحدّد المعاني المختلفة، وذلك عندما أوتي له بكاتب حاذق، فقال له أبو الأسود:"إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقُطْ نقطة على أعلاه، وإن ضممت فمي فانقُطْ نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غُنَّةً فاجعل مكان النقطة نقطتين"[3].

وجاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت127ه) أحد الأئمة في القراءات والعربية، فبَعَجَ النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل[4].

---

(1)- سورة التوبة:3 .

(2)- ينظر الوقف والابتداء ص241.

(3)- إنباه الرواة على أنباء النحاة ص1/5.

(4)- ينظر طبقات فحول الشعراء1/14.

وفي هذا العصر أي: القرن الثاني من الهجرة النبوية، بدأ النحو يزدهر وينمو على يد مجموعة من العلماء منهم:

عيسى بن عمر الثقفي(ت149هـ)، كان أفصح الناس، حافظا للقرآن ولغريب كلام العرب، وقد روت المصادر أنه ألف كتابين في النحو: الجامع والإكمال، ولكنها فقدا[1].

أبو عمرو بن العلاء المازني(ت154هـ)،وكان من القراء السبعة المشهورين، ومن أعلم الناس بالعربية والشعر ومذاهب العرب[2].

يونس بن حبيب البصري(ت182هـ)، وكان كثير الحفظ لأشعار العرب كما كان النحو أغلب عليه وله قياس فيه[3].

الكسائي: علي بن حمزة(ت189هـ) على أرجح الأقوال، من القراء السبعة المشهورين، وعالم أهل الكوفة وإمامهم وأوسعهم علما[4].

الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170هـ) على أرجح الأقوال، كان أعلم الناس وأذكاهم، وأفضل الناس وأتقاهم[5]، وأتى "في النحو بما لم يأت بمثله أحد قبله في تصحيح القياس واللطافة والتصريف"[6].

ومن بعد الخليل جاء تلميذه النجيب سيبويه(ت180هـ) على أرجح الأقوال، صاحب أقدم كتاب في النحو وصل إلينا، وهو من أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وكتابه: الكتاب "لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به مَن بعده"[7].

---

(1)- ينظر مراتب النحويين ص21، وطبقات النحويين واللغويين ص37، والفهرست ص69.

(2)- ينظر طبقات فحول الشعراء ص11، ومراتب النحويين ص13-15.

(3)- ينظر مراتب النحويين ص21-23.

(4)- ينظر مراتب النحويين ص74.

(5)- ينظر مراتب النحويين ص27-41.

(6)- المصون في الأدب ص119-120.

(7)- أخبار النحويين البصريين ص37.

ولنا أن نقول: إن عصر الخليل وسيبويه هو العصر الذهبي لتقعيد القواعد النحوية، ففيه أرسيت أُسس علم أصول النحو، واستنبطت العديد من القواعد والأحكام الفرعية بالقياس حتى أصبح النحو هو القياس، ولذلك قيل[1]:

إنما النحـــو قيـــاس يتبـــع وبه في كـــــل أمـــــر ينتفـــع

[1]- معجم الأدباء4/1747.

تعريف أصول النحو

معنى كلمة أصل:

الأصل لغة: " أسفل كل شيء وجمعه أُصول "[1].

معنى كلمة نحو:

كلمة نحوٍ من حيث اللغةُ تطلق على عدة معان، منها: القصد، والطريق، والمثل، والمقدار، وغير ذلك[2].

وأما من حيث الاصطلاح فقد تعددت تعاريفه وحدوده، ومن أحسنها ما قاله ابن عصفور بأنه: "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها "[3].

مفهوم أصول النحو:

يعرفه ابن الأنباري فيقول: " أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أنّ معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرّعت عنها جملته وتفصيله "[4].

وأما السيوطي فيقول عن تعريفه: "أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدلّ "[5].

ويعرفه بعض المحدثين بأنه معرفة الركائز والأسس الأولى التي انبنى عليها النحو من سماع وقياس وإجماع[6].

---

(1)- لسان العرب(أصل)89/1.

(2)- ينظر لسان العرب(نحا)4371-4372.

(3)- المقرب45/1.

(4)- لمع الأدلة في أصول النحو ص80.

(5)- الاقتراح في علم أصول النحو ص21.

(6)- في أصول النحو لصالح بلعيد ص5.

ومن هذه التعاريف نستطيع أن نقول على طريقة الأصوليين الفقهيين: أصول النحو هو تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع عن أدلة السماع والقياس، أو هو أدلة النحو التي أُسس عليها من سماع وقياس وغير ذلك.

وقد وقع الخلاف بين العلماء في هذه الأدلة أو الأصول، فهي عند ابن جني ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس[1].

وعند ابن الأنباري ثلاثة كذلك هي: النقل أو السماع، والقياس، واستصحاب الحال[2].

وعند السيوطي أربعة: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال[3].

الفرق بين علم النحو وعلم أصول النحو:

من المعلوم أن علم النحو يتناول الأحكام والقواعد والأقيسة التي استنبطت من الكلام العربي الفصيح، وأما علم أصول النحو فهو العلم الذي يبحث في الأدلة النحوية الأساسية لاستخراج الأحكام والقواعد الفرعية لعلم النحو، وبعبارة أخرى: علم النحو هو مجموع القواعد والضوابط التي تحكم الكلام العربي، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجرّ المضاف وغير ذلك، أما علم أصول النحو فهو معرفة طريقة استخراج هذه القواعد من الكلام العربي الفصيح باستخدام السماع والقياس.

ويرى مجد الدين ابن الأثير أن أدلة النحو هي: النص(السماع) والقياس فقط[4]، ولم يزد على ذلك.

وقد اختلف المحدثون كذلك في أدلة النحو، فيرى حلمي خليل ثلاثة أصول هي: السماع والقياس ونظرية العامل[5].

---

(1)- الخصائص 1/189.

(2)- لمع الأدلة في أصول النحو ص81.

(3)- الاقتراح في علم أصول النحو ص4.

(4)- البديع في علم العربية 1/7.

(5)- ينظر مقدمة لدراسة علم اللغة ص12-18.

بينما يرى محمد عيد خمسة أصول هي: السماع والقياس ونظرية العامل والتقدير والتعليل[1].

فائدته:

وأما فائدة هذا العلم فقد وضحها ابن الأنباري بقوله: " وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يَفَاع الاطّلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب "[2].

الكتب المؤلفة فيه:

من أقدم المصادر التي تحدث في علم أصول النحو كتاب الخصائص لابن جني، فقد ضمّن كتابه هذا العديد من القضايا التي تتعلق بعلم أصول النحو، كالنقل والقياس وخاصة ما يتعلق بالتعليل.

ثم جاء ابن الأنباري وألف رسالة في الفن وسمّاها: الاقتراح في علم أصول النحو، ثم جاء يحي الشاوي المليانى(ت1093هـ)- وهو شخصية جزائرية متميزة- وألف كتابه: ارتقاء السيادة لحضرة شاه زادة، الذي يعد من المختصرات المهمة.

---

(1)- ينظر أصول النحو العربي ص20-27.

(2)- لمع الأدلة في أصول النحو ص80-81.

السماع

هو الدليل الأول من أدلة النحو ويعبر عنه بالنقل كذلك، ويعد حجر الأساس في عملية الاستدلال، وطريق مهم اعتمد عليه النحاة في جمع المادة اللغوية، فهو الأصل والمستند الذي تنطلق منه عملية تقعيد القواعد النحوية، والمادة الخامّ التي تستخرج منها هذه القواعد.

تعريف السماع:

السماع لغة: حِسُّ الأذن، والسمع سمِعه سَمْعًا وسِمْعًا وسَماعا وسَماعة وسماعية، أو هو ما وَقَرَ في الأذن من شيء تسمعه[1].

واصطلاحا: قال ابن الأنباري: " هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذّ من كلامهم "[2].

وعرّفه السيوطي بأنه: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه الثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت "[3].

وما هو ملاحظ على تعريف ابن الأنباري اشتراطه في النقل أو السماع: الفصاحة، وصحة النقل، وخروجه من حد القلة إلى حد الكثرة أي: أن يكون مُطَّرِدًا وشائعًا، وما كان غير ذلك فلا يعتدُّ به.

---

(1)- ينظر لسان العرب(سمع)3/2095-2097.

(2)- لمع الأدلة في أصول النحو ص81.

(3)- الاقتراح في علم أصول النحو ص24.

وأما السيوطي فقد عدّ كل ما صح عن العرب أو ورد في كتاب الله وسنة رسوله هو لا شك من السماع، فهو يرى الاتساع في السماع سواء أكان مطّرِدا أم شاذّا، كثيرا أم قليلا، ويظهر من هذا أنه كان يميل إلى رؤية الكوفيين للسماع، فمذهبهم الاتساع" في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويّهم وحضريّهم "[1].

وتلخيصا لما جاء في التعريفين، السماع يجب أن يكون فيه شرط الاستعمال اللغوي، وأن يكون منقولا عن العرب الخلّص الفصحاء الذين لن تكدّر شائبة اللحن ألسنتهم، وأن يكون خارجا عن كلام المولدين أي: يعود إلى زمن الاحتجاج والذي حدّد بما قبل(150ه) كما سنرى فيما بعد.

أهمية السماع:

يعد السماع الأساس الأول في عملية الاستدلال النحوي، وكل الأصول الأخرى لا بد لها من مستند من السماع، حتى القياس فهو قائم عليه، لأن السماع هو الذي يمدّ القياس بالمادة اللغوية التي تمثل أحد أركانه الأساسية، وهذا الأمر أكّد عليه السيوطي في كتابه الاقتراح فقال: "وكل من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السماع، كما هما في الفقه كذلك "[2].

أقسام السماع:

قسم النحاة الكلام العربي إلى:

1-مطّرد في الاستعمال والقياس جميعا، وهو كل كلام فاشٍ في الاستعمال وقوي في القياس نحو: دخل زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد.

2-مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من يذر ويدع، فهو وذر وودع، فهما موجودان قياسا غائبان استعمالا.

---

[1]- ينظر المدارس النحوية لشوقي ضيف ص159.

[2]- الاقتراح في أصول النحو ص13.

3-مطرد في الاستعمال شاذّ في القياس نحو: استحوذ، واستصوب، واستنوق الجمل، وما شابه ذلك، فهذه المفردات موجودة في الاستعمال لكنها لا تخضع لقياس بعينه.

4-شاذ في القياس وشاذ في الاستعمال، ولا يكاد يوجد في كلام العرب إلا ما سمع من كبعض العرب نحو قولهم: ثوب مصوون، ومسك مدووف (مخلوط مبلول)، وهذا لا يؤيده سماع ولا قياس[1].

وقد يستخدم النحاة أحيانا بعض المصطلحات التي تتصل بالسماع كمصطلحي القلة والكثرة وغيرهما، وقد أورد السيوطي نصا مهما ناقلا عن ابن هشام في هذه القضية، قال: " اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا، المطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبُها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك "[2].

وقام بعض الباحثين بحساب النسبة المئوية لهذه المفردات الواردة في النص، فكانت النتائج الآتية:

المطّرد: ما يقارب 100٪

الغالب: ما يقارب86٪

الكثير: مايقارب65٪

القليل: ما يقارب13٪

النادر: ما يقارب4٪

مصادر السماع:

القرآن الكريم:

هو كلام الله المنزل على سيدنا محمدﷺ المنقول إلينا بالتواتر، المتعبد بتلاوته.

---

[1]- ينظر الخصائص 1/97-99.

[2]- المزهر في علوم اللغة 1/234.

وهو أفصح وأرقى وأعلى درجات الفصاحة والبيان، و"أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[1]، و المرجع الأول الذي تستقى منه بقية العلوم الأخرى، وقد حفظت اللغة العربية بحفظه، إذ حفظ لها أداءها ونطقها ومادتها المعجمية والتركيبة والصرفية.

وهو المصدر الأول في السماع، و"قد أجمع الناس جميعا على أن اللغة إذا وردت في قراءة القرآن، فهي أفصح مما في غير القرآن، ولا خلاف في ذلك"[2].

ولذلك وقع الإجماع على الاحتجاج بالقرآن الكريم، وقاسوا على آياته ما أجازوه من قواعد، قال السيوطي: "أما القرآن الكريم، فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذاك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: استحوذ ويأبى وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"[3].

ولا يخلو كتاب من كتب النحو من الاحتجاج بالقرآن الكريم، فسيبويه احتجّ بثلاث مئة وخمسة عشر آية في كتابه الكتاب.

الحديث النبوي الشريف:

لم يأت في كتب أوائل النحاة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وذلك عندهم يرجع لسببين:

الأول: تجويز رواية الأحاديث بالمعنى لا باللفظ؛ لأن رواة الأحاديث أجازوا النقل بالمعنى، نحو ما روي من قوله ﷺ:

-زوجتكها بما معك من القرآن.

---

(1)- معاني القران للفراء 14/1.

(2)- المزهر في علوم اللغة 129/1.

(3)- الاقتراح في علم أصول النحو ص39.

-وفي رواية: ملّكتكها بما معك.

-وفي رواية: خذها بما معك.

ومعلوم أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل قال بعضها؛ إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها، فأتى الرواة بالمرادف ولم يأتوا باللفظ، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع وعدم تقييده بالكتابة، والاعتماد على الحفظ، والكثير من الرواة ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جدا خاصة في الأحاديث الطوال "[1].

والسبب الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث الشريف؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ومن المعلوم قطعا أن الرسول كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها "[2].

فلهذين السببين ألغي الحديث النبوي الشريف من عملية التقعيد ؛ لأن تقعيد القواعد النحوية ينطلق من الفظ أو بالأحرى من التركيب.

وخالف ابن مالك من نحاة القرن السابع هذا المنهج، واتخذ من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف طريقا وأكثر من الاستشهاد به في مؤلفاته خاصة كتابه شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؛ إذ رأى أن هناك أحاديث وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها وما دام أنها اتحدت في اللفظ فهي حتما لفظ الرسول ﷺ فلمَ لا يؤخذ بها في الاحتجاج؟

وتبع ابن مالك على هذا النهج ابن هشام الأنصاري، في حين خالف شيخُه أبو حيان هذا وردّه[3].

---

[1]- الاقتراح في علم أصول النحو ص44.

[2]- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص63.

[3]- ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص65.

كلام العرب:

وهو المصدر الثالث لما يستشهد به في اللغة والنحو، ويتمثل في القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منثور ومنظوم من الجاهلية حتى منتصف القرن الثاني من الهجرة النبوية مع ظهور المولدين وفُشُوِّ اللحن، ويحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم.

وكانت لغة قريش " أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس "[1].

وأما معايير تحديد القبائل فكانت صارمة، فلم تؤخذ اللغة إلا من قيس وتميم وأسد، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض طيء؛ لأن هذه القبائل بقيت منعزلة ولم تختلط بغيرها وحافظت على لسانها ولم يصل إليه اللحن، وباقي القبائل العربية لم تؤخذ عنها اللغة لأسباب عدة.

وفي هذا الصدد نسوق نصا مهما للسيوطي أورده في الاقتراح، فقد ذكر ما نصه: " وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.

فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر. والقبط، ولا قضاعة ولا غسان ولا من إياد؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا من النمر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم الهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم.

---

[1]- الاقتراح في أصول النحو ص47.

ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم.

والذين نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيرها علما وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط "[1].

جمع المادة اللغوية:

بلغت عملية جمع اللغة وتدوينها أوجّ نشاطها في القرنين الأول والثاني من الهجرة النبوية، إذ قام علماء اللغة والنحو بالخروج إلى البادية وتدوين كل ما سمعوه، وأحيانا قد ينزل بعض الأعراب من البادية إلى الحاضرة فيأخذون عنهم[2]، فقد كان كثير من الأعراب البوادي يفدون على مدن العراق لطلب الكسب أو لغيره، وكان علماء النحو واللغة يستغلون وجودهم ويأخذون عنهم[3].

وأحيانا يتحرّون لسان القبيلة هل وصل إليه اللحن أم لا؟ فيلقون إليهم كلاما ملحونا فإذا قبلوه لم يأخذوا عنهم، وإذا لم يقبلوه أخذوا عنهم.

ولم يؤخذ عن أهل الحاضرة قط، "وعلة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو علم أن أهل مدينة ما باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر "[4].

عمل النحوي:

بعد جمع المادة اللغوية، يأتي عمل النحوي وهي مرحلة مهمة، فيقوم بترتيب هذه المادة وتقسيمها وإجراء الفحوص عليها، إذ يضع كل ما هو مشترك في قسم خاص على سبيل المثال: المرفوعات في قسم، والمنصوبات في آخر، والمجرورات كذلك.

---

(1)- الاقتراح في أصول النحو ص47-48.

(2)- ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص132.

(3)- ينظر أصول التفكير النحو ص37.

(4)- الخصائص2/5.

ثم من خلال كل قسم يقوم باستنباط الحكم أو القاعدة الخاصة بتركيب ما من خلال وظيفة كل كلمة داخل التركيب، وبهذه الطريقة استنبطت واستخرجت الكثير من القواعد والأحكام، وأصبحت فيما بعد أصلا يقاس عليه لاستخراج قاعدة أخرى، وأصبح لدى النحوي قواعد مستنبطة بالتتبع الدقيق لوظيفة الكلمة داخل التركيب، وقواعد مستنبطة بالقياس عليها.

القياس

يعد القياس عملية ذهنية يقوم بها الإنسان لإيجاد حكم حكم جديد أو حلّ لمشكلة ما، وهو قديم قدم الإنسان على وجه هذه المعمورة، ودليل ذلك ما جاء في القرآن الكريم عن قصة ابني آدم عندما قتل أحدهما الآخر ولم يعرف القاتل ما يفعل بجثة القتيل، قال تعالى:﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَاباً يَبْحَثُ فِي ٱلأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾[1]، فتعلم ابن آدم من هذا الغراب وقام بدفن أخيه قياسًا على ما رأى من فعل هذا الطائر.

تعريف القياس:

لغة: قال ابن منظور: " قاس الشيءَ يقِيسُه قَيْسًا وقِياسًا واقتاسه، وقيَّسَه إذا قدره على مثاله...، والمقياس ماقيس به "[2].

واصطلاحًا: عرّفه الرماني(384ه) فقال: " هو الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فسد الأول "[3].

وعرفه كذلك بقوله: "هو الجمع بين شيئين بما يوجب اجتماعهما في الحكم، كالجمع بين الاسم والفعل في الرفع لعامل الفعل "[4].

وأورد أبو البركات الأنباري(577ه) أكثر من تعريف فقال كتابه لمع الأدلة في أصول النحو: إنه "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة،

---

[1]- سورة المائدة:31.

[2]- لسان العرب(قيس)5/ 3793.

[3]- الحدود في النحو للرماني ص66.

[4]-الحدود في النحو للرماني ص38.

وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع "[1].

وعرفه في كتابه الإغراب في جدل الإعراب فقال: "وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم في ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب "[2].

ويعرفه مهدي المخزومي أنه: " حمل مجهول على معلوم وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجِدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وَوَعَتْهُ من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو استُعملت "[3].

ويعرفه عباس حسن أنه: " محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في أصول المادة وفروعها، وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك "[4].

ونستخلص من هذا القياس هو إيجاد حلول أو أحكام لقضايا مستغلقة انطلاقًا مما هو معلوم لدينا، حتى تكون لنا استمرارية في مسايرة الواقع الذي نعيشه، هذا من حيث العموم، وأما من حيث الخصوص- أي: عند النحاة- فيمكن أن نقول:

القياس حمل كلام مجهول على كلام معلوم لعلة جامعة بينهما، حتى يأخذ الكلام المجهول حكم الكلام المعلوم.

---

[1]- لمع الأدلة في أصول النحو ص93.

[2]- الإغراب في جدل الإعراب ص45-46.

[3]- في النحو العربي نقد وتوجيه ص20.

[4]- اللغة والنحو لعباس حسن ص22.

فائدته:

فائدة القياس إيجاد مفردات وتراكيب لغوية جديدة ومستحدثة تماشيا مع روح العصر. وعجلة التطور، ولكن بما يناسب قوانين اللغة العربية وأحكامها، كي لا تبقى اللغة في حالة من الجمود والسكون، وحتى لا تتخلف عن الواقع المتغير.

وفائدته كذلك: "أن يغنيَ المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب؛ لأنه يستطيع أن يصوغ المضارع وأسماء الفاعلين والمصادر ونحوها متّبعا قياس الكلمات على نظائرها"[1].

أركان القياس:

لكلّ قياس أربعة أركان هي: أصل أو مقيس عليه، وفرع أو مقيس، وعلة، وحكم، وبهذه الأركان نستطيع أن نجري قياسا له فائدته.

الأصل أو المقيس:

هو القضية المعلومة التي يحمل عليها الفرع المجهول، وتتمثّل في "النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يحتجّ بكلامهم، سواء كان النقل سماعا أو رواية، مشافهة أم تدوينا، لينبني عليها حكم المقيس"[2].

الفرع أو المقيس:

وهو القضية المجهولة التي تُحمل على الأصل المعلوم، قال سعيد الزبيدي: "هو المحمول على كلام العرب تركيبا أو حكما، ألا ترى أنك إذا سمعت قام زيد، أجزْتَ: ظرُفَ خالد، وحمق بِشرٌ، وكان ما قسته عربيا كالذي قسته عليه؛ لأنك لم تسمع من

(1)- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص223.

(2)- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ص20-21.

العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضا فجعلته أصلا وقِست عليه ما لم تسمع "[1].

وهو نوعان:

-إما أن يكون استعمالا يتحقق القياس فيه، فيكون بناء الجمل التي لم تسمع من قبل على نمط جمل سمعت.

-وإما أن يكون حكما نحويا نسب من قبل إلى أصل مستنبط من المسموع كحكم إعراب الفعل المضارع على إعراب اسم الفعل، ورفع نائب الفاعل على رفع الفاعل، وحمل إعمال (ما) على إعمال (ليس) [2].

العلة الجامعة:

وهي الرابط بين طرفي القياس: المقيس والمقيس عليه، بوجود ضرب من الشبه بينهما غالبا، نحو: إعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم لفظًا ومعنًى واستعمالاً.

فالمشابهة في اللفظ لموازنته له في الحركات والسكنات، كضَارِبٍ ويَضْرِبُ.

والمشابهة في المعنى: فلقبول كل منهما الشيوع والخصوص، فالاسم عند تجرده من أداة التعريف يفيد الشيوع، وعند دخولها عليه يتخصّص، كذلك المضارع عند تجرده من حرف الاستقبال يحتمل الحال والاستقبال، وعند دخول أحد حَرْفِي الاستقبال يتخصص. والمشابهة في الاستعمال فلوقوع كل منهما صفة لنكرة ولدخول لام الابتداء عليهما، نحو: جاءني رجل ضارب أو يضرب، وإن زيدا لضارب أو يضرب[3].

---

[1]- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ص20-21.

[2]- ينظر أصول التفكير النحوي ص58-90، والقياس في النحو العربي نشأته وتطوره ص26.

[3]- ينظر لمع الأدلة في أصول النحو ص95.

الحكم:

و هو أن يلحق المقيس بالمقيس عليه بما يتضمن إعطاؤه حكمه[1]،وينقسم عند النحاة إلى ستة أقسام:

1-الواجب: كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجرّ المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز وما شابه ذلك.

2-الممنوع: وهو عكس الواجب كأن تنصب الفاعل وترفع المفعول به أو ترفع المضاف أو المضاف إليه وغير ذلك.

3-الحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرطٍ ماضٍ.

4-القبيح: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع.

5-خلاف الأولى: كتقديم ما هو أولى نحو: ضرب غلامُه زيدًا.

6-جائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر، وإثباتهما حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له[2].

أقسام القياس:

لقد اختلفت نظرة النحاة إلى القياس وتعددت بتعدد وظائفه، وهذا التعدد أدى إلى ظهور أقسام مختلفة من القياس، فهناك قياس بحسب الاستعمال ومن ضمنه: القياس المطَّرِد، والقياس الشاذ، والقياس المتروك،

وقياس بحسب المعنى واللفظ ومن ضمنه: القياس المعنوي والقياس اللفظي.

---

[1]- ينظر القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ص34.

[2]- ينظر الاقتراح في علم أصول النحو ص44.

وقياس بحسب الوضوح والخفاء ومن ضمنه: القياس الجلي والقياس الخفي[1].

وقياس بحسب العلة الجامعة: ونعرض له بشيء من التفصيل لأهميته عند الأصوليين النحويين.

أقسام القياس بحسب العلة:

قياس الشبه: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علّق عليها الحكم في الأصل، ومثالا على ذلك: إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصّص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصّص بعد شياعه، فكان معربا[2].

قياس الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة، كبناء ليس، وإعراب ما لا ينصرف[3].

قياس العلة: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علّق عليها الحكم في الأصل[4]، وينقسم إلى:

قياس المساوي: هو ما كان الفرع فيه مساويا للأصل في الحكم من غير ترجيح، نحو حمل ما لم يسمّ فاعله على الفاعل بعلة الإسناد، أو حمل اسم التفضيل على أفعل التعجب في الشروط التي يصاغ منها[5].

قياس الأولى: وهو حمل أصل على فرع أي: إنّ العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، ومنه حملهم اسم الفاعل في إضافته إلى ما بعده وعمله الجرّ، وهو معرف بأل على الصفة

---

(1)- ينظر الاقتراح في علم أصول النحو ص94-95، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص236، والقياس في النحو العربي نشأته وتطوره ص37.

(2)- ينظر لمع الأدلة في أصول النحو ص100.

(3)- ينظر لمع الأدلة في أصول النحو ص110.

(4)- ينظر لمع الأدلة في أصول النحو ص98.

(5)- ينظر لمع الأدلة في أصول النحو ص98، والاقتراح في علم أصول النحو وجدله ص101.

المشبهة[1]، قال سيبويه: "هذا الضارب الرجل، شبهوه بالحسن الوجه وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسم، وقد يجر كما يجرّ، وينصب أيضا كما ينصب"[2].

قياس الأدنى: وهو حمل ضد على ضد أي: إنّ العلة في الفرع أضعف منها في الأصل، ومثاله: لم يضرب الرجل، حمل الجزم على الجرّ[3].

أشكال القياس:

القياس عند النحاة على شكلين مختلفين هما: قياس النصوص على النصوص، وقياس الأحكام على الأحكام.

قياس النصوص: ويكون في الصيغ والمفردات غير المنقولة، فإنها تُحمل على الصيغ والمفردات المنقولة، وفي هذا الصدد روي عن الخليل قوله: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"[4]، وهذا الشكل من القياس مهم جدا في تنمية الحصيلة اللغوية، حتى نستطيع تلبية احتياجات المجتمع المتغيرة، وكفاية أنماط النشاطات المتزايدة والمتنوعة.

ويكون كذلك هذا النوع في الاشتقاقات غير المسموعة، فإنها تُحمل على الاشتقاقات المسموعة، وبذلك تولد اشتقاقات جديدة ومختلفة لم تكن من قبل، مما يُغني اللغة ويزيد في ثرائها.

قياس الأحكام والظواهر: وهو حمل القواعد على القواعد لا على النصوص، ومن أمثلته: قياس رفع نائب الفاعل على رفع الفاعل، وقياس الأسماء على الأفعال في العمل،

---

(1)- ينظر الاقتراح ص101.

(2)- الكتاب لسيبويه 172/1.

(3)- ينظر الاقتراح في علم أصول النحو وجدله ص101.

(4)- المنصف 180/1.

وقياس جزم الأفعال على جر الأسماء، وقياس الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب وغير ذلك[1].

وخلاصة لما ذكر نقول: القياس ما هو إلا محاكاة للعرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، ولن تتم هذه المحاكاة إلا إذا أخذنا بالقواعد اللغوية والنحوية والصرفية التي وضعها أصحاب السبق في النحو، بعد استقرائهم الكلام العربي الأصيل في فصاحته وبيانه على اختلاف القبائل المتكلمة به[2].

والنحو يرتبط بالقياس ارتباطا وثيقا وهناك من يرى أنّ النحو هو القياس، ويحسن في هذا الصدد أن نختم هذه الخلاصة بنص قيم لابن الأنباري، قال: "النحو كله قياس...، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة، وذلك أنّ أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه "[3].

أمثلة تطبيقية عن القياس:

تقديم الحال على الفعل العامل فيها:

قاس النحاة البصريون تقديم الحال على عاملها على تقديم المفعول على الفعل، وذلك لأن العامل في كل منهما متصرف، فكما يصح أن تقول: عمرًا ضرب زيدٌ، فكذلك يصح أن تقول: راكبًا جاء زيد[4].

---

[1]- ينظر أصول التفكير النحوي ص90.

[2]- ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص222.

[3]- ينظر لمع الأدلة في أصول النحو ص95.

[4]- ينظر عن هذه المسألة الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة(31)ص203-204.

وقوع الفعل الماضي حالا:

قاس الكوفيون الحال من المعرفة على الصفة من النكرة، فالفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: مررت برجل قعدَ، وغلام قام، فينبغي أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة نحو: مررت بالرجل قعد وبالغلام قام[1].

المثنى وجمع المذكر السالم معربان:

قاس البصريون الإعراب في المثنى وجمع المذكر السالم على الاسم المفرد، فكما أنّ الاسم المفرد تتغير حركات أواخره بتغير العوامل الداخلة عليه، فإن المثنى وجمع المذكر السالم تتغير حركات أواخرهما بتغيّر العوامل الداخلة عليهما.

[1]- ينظر عن هذه المسألة الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة(32)ص205-209..

العلة لغة: هي الحدث يشغل صاحبه عن وجهه أو حاجته[1].

والعلة اصطلاحا: هي السبب الذي أدى إلى الحكم وأوجبه، أو هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة.

ويمكن القول أنها عبارة عن مجموعة من الضوابط الذهنية والفكرية المفترضة التي يقدمها النحوي لتفسير ظاهرة لغوية أو نحوية أو صرفية ، وقد تختلف باختلاف الزمان والمكان وهي ليست مطّردة، بل هي على وجه التقريب ولا يمكن أن تكون قاعدة كلية تتطّرد وتتتابع، ولذلك قال الزجاجي: "إنّ علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجِبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق "[2].

وكما قلت هي في الغالب اجتهادات فردية يقدمها النحو لتفسير وتبرير ظاهرة ما في الكلام، وفي هذا الصدد سئل الخليل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو، فقيل له: "عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها عللُه، وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما علّلته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب

---

[1]- لسان العرب(علل)4/3080.

[2]- الإيضاح في علل النحو ص64.

كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما علّلته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها"[1].

أقسام العلة:

اختلف العلماء في تقسيمها، فذهب ابن السراج إلى أنها ضربان:

"ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى: علة العلة مثل أن يقولوا: لمَ صار الفاعل مرفوعا، والمفعول به منصوبا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"[2].

وذهب الزجاجي إلى أنها ثلاثة أقسام، قال ما نصه: "علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية، فأما التعليمية فهي التي يُتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب...، فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال: نصبت زيدا بإنّ في قوله: إنّ زيدا قائم، ولمَ وجب أن تنصب إنّ الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب لها شبه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها شبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال إلى ما تقدمه مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك.

---

[1]- الإيضاح في علل النحو ص65-66.

[2]- الأصول في النحو 1/35.

وأما العلة الجدلية النظرية فكلّ ما يعتل به في باب إنّ بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبّهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة "[1].

مسالك العلة:

ويقصد به الطريق الذي تتبعه للوصول إلى إثبات علة حكم، ونذكر منه:

الإجماع:

وهو أن يجمع النحاة على أنّ علّة كذا هي كذا، أي: يتفقوا على علة لحكم من الأحكام، كإجماعهم على أنّ علة تقدير الحركات في آخر الاسم المقصور التعذر، وإجماعهم على أنّ علة تقدير الضمة في حالة الرفع والكسرة في حالة الجر في الاسم المنقوص الاستثقال[2].

النص:

هو أن ينص العربي الفصيح صراحة على علة حكم من الأحكام، كقول الأعرابي: "فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقيل له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليست بصحيفة، فكلام العربي هذا نص صريح على علة الحكم[3].

وقال سيبويه: سمعنا بعضهم يدعو: اللّهم ضبعا وذئبا، فقلنا له: ما أردت؟ فقال: أردت اللّهم اجمع فيها ضبعا وذئبا، كلهم يفسر ما ينوي، فهذا تصريح منهم بالعلة[4].

الإيماء والإشارة:

---

[1]- الإيضاح في علل النحو ص64-65.

[2]- الاقتراح في أصول النحو ص114.

[3]- الخصائص 1/352.

[4]- ينظر الكتاب 1/255، والاقتراح في أصول النحو ص113-114.

وهي نوع من النص بيْدَ أنّ علة الحكم تكون بالتلميح في حين أنّها في النص بالتصريح ومنه الوفد الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهم: "من أنتم" فقالوا: بنو غيّان، فقال لهم "بل أنتم بنو رشدان" أو كما قال، فأشار صلى الله عليه وسلم إلى أنّ الألف والنون زائدتان، ويفهم ذلك من قوله وهو تلميح لا تصريح[1].

السَّبْرُ والتقسيم:

السبر هو الامتحان والاختبار، وهو ذكر الوجوه المحتملة لعلة الحكم ثم اختيار ما هو أنسب، ومنه وزن مروان، إما أن يكون: مَفْعالا، أو فَعْوالا، أوفَعْلان، فمفعال وفعوال لم يردا في أوزان النحاة، أما فعلان فهو موجود عندهم[2].

أنواع العلة:

ذكر السيوطي في الاقتراح أنواعا كثرة منها[3]:

علة سماع: كقولهم رجل عجوز وامرأة عجوز، ولا يقال: عجوزة؛ لأنه لم يسمع عن العرب.

علة استثقال: كاستثقالهم الواو في نحو: يقِف لوقوعها بين عدوّتيها الياء والكسرة.

علة فرق: كفتح نون الجمع وكسر نون المثنى للفرق بينهما.

علة تعويض: كتنوين نحو: جوارٍ، فالتنوين عوض عن الياء المحذوفة.

علة توكيد: كدخول نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة في فعل الأمر.

---

(1)- ينظر الاقتراح في أصول النحو ص114.

(2)- ينظر الخصائص 3/67، والاقتراح في أصول النحو ص114-117.

(3)- ينظر الاقتراح في أصول النحو ص 98-100.

علة نظير: ككسر أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر؛ إذ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء.

علة معادلة: كجرّهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم.

علة وجوب: كتعليلهم رفع الفاعل ونصب المفعول به.

علة تغليب: وهو أن يغلّب على الشيء ما لغيره، كقولهم: الأبوان في الأب والأم، والعمران في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

علة اختصار: كالترخيم وهو حذف آخر المنادى، وحذف النون من الفعل الناقص المجزوم "يكون" فتصبح "يَكُ".

علة تخفيف: كقولهم: يرى أصلها: ترأى،إذ حذفت الهمزة التي هي عين الفعل للتخفيف، وألقيت حركتها على الراء قبلها.

علة إشعار: كقولهم في جمع موسى: موسَوْن، بفتح ما قبل الواو وهو السين إشعارا بأن المحذوف ألف حذف لالتقاء الساكنين.

العامل

اعتمد النحاة الأوائل على ما يسمى بالعامل في تقعيد القواعد النحوية، ففي كتاب سيبويه تجد هذا المصطلح يرد كثيرا، وكذلك في كتاب المقتضب للمبرد والأصول في النحو لابن السراج، فما معنى العامل؟

تعريف العامل:

لغة: من عمِل يعمَل عملا، والعامل: هو الذي يتولى أمور الرجل في ملكه وعمله وماله، والعمل: المهنة والفعل[1].

واصطلاحا: هو كل كلمة أثّرت في أخرى برفع أو نصب أو جر أو جزم، فقولنا: يخرجُ زيدٌ، لن يخرجَ، لم يخرجْ زيدٌ، فكلمة يخرج في الأولى جاءت مرفوعة بعامل معنوي هو التجرد من الناصب والجازم، وفي الثانية جاءت منصوبة بعامل آخر هو لن، وفي الثالثة جاءت مجزومة بعامل ثالث هو لم، وهذا يدلّنا على أنّ مفردات اللغة العربية ترتبط ببعضها بعضا ارتباطا وثيقًا، مثل حلقات السلسلة تكون مؤدية وظيفة إذا ارتبطت حلقاتها ببعضها بعضا، والكلام العربي لا يكتمل معناه إلا إذ اكتمل الارتباط بين حلقات مفرداته، فالعامل عبارة عن شبكة العلاقات الموجودة في النظام اللساني العربي.

"والنتيجة الحاصلة من فعل المؤثر وانفعال المتأثّر هي الأثر كعلامات الإعراب الدالة على الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، فهي نتيجة لتأثير العوامل الداخلة على الكلمات ولتأثّر الكلمات بهذه العوامل "[2].

ونستخلص من هذا أن كل ما يحدث تغيرا في غيره فهو العامل.

---

[1]- ينظر لسان العرب(عمل)4/3107.

[2]- جامع الدروس العربية ص705.

وكل ما يتغير آخره بسبب العامل فهو المعمول.

وكل أثر حاصل بينهما فهو العمل.

و العامل ينقسم إلى قسمين باعتبار معيار اللفظ والمعنى هما: العمل اللفظي والعامل المعنوي.

العامل اللفظي:

وهو ما كان للسان فيه حظ، أي: ظهور العوامل في الكلام نطقا وكتابة أو تقدر تقديرا واجبا أو جائزا أو حقيقة أو حكما ويكون في:

-الحروف كحروف الجر، والحروف المشبّهة بالفعل، وليس وأخواتها: ما ولا وإن ولات، ولا التي لنفي الجنس، وهذه الحروف خاصة بالأسماء.

والحروف العاملة في الفعل المضارع كالنواصب والجوازم.

-في الأفعال عموما أو كالتي ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان وأخواتها، أو كالتي ترفع اسما واحدا كعسى وأخواتها، أو أفعال المدح وغير ذلك من العوامل.

-وفي الأسماء كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وغير ذلك.

العامل المعنوي:

وهو ما لا حظّ للسان فيه، أي: التجرد من مؤثر ملفوظ بعدم ذكر العامل ويدرك بالعقل، ويكون في حالتين:

-الابتداء في رفع المبتدأ.

-التجرد من الناصب والجازم في رفع الفعل المضارع.

ونستخلص أن العامل كان أداة مهمة في تقعيد القواعد النحوية قال إبراهيم مصطفى معلقا على دور النحاة استنباط القواعد: "إن أساس كل بحثهم فيه أن الإعراب أثر يجلبه العامل، فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته، إنما تجيء تبعا لعامل في الجملة...، ويطيلون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله، حتى تكاد تكون نظري العامل عندهم هي النحو كله، أليس النحو هو الإعراب والإعراب أثر العامل؟ فلم يبق إذاً للنحو إلا أن يتتبع هذه العوامل يستقرئها ويبيّن مواضع عملها، وشرط هذا العمل، فذلك كل النحو "[1].

[1]- إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ص51.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

البديع في علم العربية للمبارك بن محمد الشيباني الجزري مجد الدين، تحقيق فتحي أحمد علي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1-1420هـ.

معجم الأدباء لياقوت الحموي الرومي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1-1993م.

إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ لأبي بكر الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، طبع بدمشق سنة 1971م.

إنباه الرواة على أنباء النحاة للقِفْطي، تحقيق إبراهيم أبو الفضل، دار الفكر العربي القاهرة، ط1-1986م.

طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، قرأه محمود شاكر، دار المعرف القاهرة.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدين تحقيق إبراهيم أبو الفضل، القاهرة ط1-1954م.

مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تحقيق إبراهيم أبو الفضل، مكتبة نهضة مصر-القاهرة.

الفهرست لابن النديم، مطبعة الاستقامة القاهرة.

المصون في الأدب للحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق عبد السلام هارون، سلسلة التراث العربي الكويت-1960م.

أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفي البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1-1955م.

لسان العرب لابن منظور، طبعة دار المعارف بمصر.

المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني ببغداد، ط1-1972م.

لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1958م.

الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، ضبطه عبد الحكيم عطية وراجعه علاء الدين عطية، دار البيروتي، ط2-2006.

في أصول النحو لصالح بلعيد، دار هومة الجزائر، ط1-2004م.

الخصائص لابن جني، تحقيق محمد على النجار، طبع دار الكتب المصرية-1953م.

مقدمة لدراسة علم اللغة لمحمد أحمد أبو الفرج، طبع ببيروت، ط1 -1966م.

الحدود في النحو للرماني(ضمن رسائل في النحو واللغة) تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني، دار الجمهورية ببغدادن 1969م.

الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1967م.

في النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي، طبع ببيروت، ط1-1964م.

اللغة والنحو لحسن عون، مطبعة رويال بالاسكندرية، ط1-1952م.

الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت-1974م.

القياس في النحو العربي نشاته وتطوره لسعيد الزبيدي، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، ط1-1997م.

أصول التفكير النحوي لعلي أبي المكارم، دار غريب القاهرة، ط1-2007م.

الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، ط3-1988م.

المنصف شرح تصريف المازني لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية مصر، 1952م.

الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط2-1953م.

الإيضاح في علل النحوللزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة-1959م.
الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3-1996م.
جامع الدروس العربية للغلاييني، مؤسسة الرسالة، ط1-2010م.

فهرس الموضوعات

مقدمة 02

تمهيد 03

تعريف أصول النحو 06

السماع 09

أقسام السماع 09

مصادر السماع 11

جمع المادة اللغوية 15

عمل النحوي 15

القياس 17

أركان القياس 21

أقسام القياس 21

أشكال القياس 23

أمثلة تطبيقية عن القياس 24

العلة 26

أقسام العلة 27

مسالك العلة 28

أنواع العة 29

العامل 31

أقسام العامل 31

قائمة المصادر والمراجع 34